وقد يستعمل الامر والنهي للطلب المدلوم بالسان على ما المخاطب عليه من الفعل والترك
نحو اجلس يا خالد المستفهم والاحسن الله غافلا اي وجد والله على ذلك وحده
نحو اجلس ان الصلاة المستفهم والامر والنهي نحو يعد والشرط بعدها وان لم تجزما
الاربعة بعد التمني والاستفهام والامر والنهي نحو ليت لي مالا انفقه اي ان
عقيبها مجزوم مثلا وان المضمر مع الشرط كقولك ائتني واكرمك اي ان تأتني
أكرمك وقد الاستفهام ان تمشي أكرمك اي ان تمشي أزرك وفي الامر
اكرمني اكرمك اي ان تكرمني اكرمك وفي النهي لا تستم تكن خيرا لك اي ان لا تشتم
تكن خيرا لك وقد ذكر في خصائصه وجهان احدهما ارصده الاربعة فيها معنى الطلب
والطلب لا سفك عن سبب حامل للطالب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن
ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية توجد في معلولها فالعلة الغائية وان
كانت ذاهبا عليه العلة الغائية وذهنا فالعلة الغائية سبب في الذهن
على المعلول وتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم ان الفكر في العلل وعلى كان
ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر الطلب
وذكر السبب الذي يصير سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر حرف
الشرط والسببية ليس معنى الشرط والجزاء الاسنده الاول ومسببيه الثاني فالحرف
السبب الحامل بان مقدره بعد هذه الاشياء وانهما ان كلام لابد فيه من
حامل لاتكلم به والحامل على الكلام الخبري هو افادة المخاطب لمضمونه وعلى
الطلبي كون المطلوب مقصود المتكلم لذاته او لغيره بمعنى موقف ذلك الغير
على حصوله هو معنى الشرط فاذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصلح لوقوفه
على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا لنفسه ولغيره واذا ذكرت
بعده ذلك علم ان ذلك المطلوب مقصود لذلك المذكور لا لنفسه فكان
اذن معنى الشرط والطلب مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد
هذه الاربعة صالحا لان يكون جزاء لمن مفهومها وقصد به السببية بخلاف
قولنا ان تمشك اضرب زيدا فان السوق اذا لم يعن لقولنا ان تعرضه اضرب زيدا في
السوق وما في قوله تعالى لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط
لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه واركان
متوقفا عليه شيء آخر كان يوضأ صحت صلوتك واذا لم يقصد السببية بقي الفعل
على وجهه اما حالا نحو زرهم في حوضهم ملجون او وصفا نحو اكرم رجلا يحك

او استئنافا اي جيء بما عن سؤال مقدر مما قبله نحو قم يدعوك واما العرض وارده
الفعل احد الاشياء التي تقدم بعدها الشرط ويجزم فجوابها المضارع كقولك الا
تنزل نصب خيرا اي ان لا تنزل نصب خيرا كقوله من الاستفهام اي ليس هو بأبا
على حذيفة بل الهمزة هنا همزة الاستفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع دخولها على
حصفه الاستفهام لانه يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا لحاصل
فسولد منه تقريره الحال فيؤول الى تنزل على المخاطب وطلبه منه وهذه في النحو همزة
الانكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل والانكار النفي بالبات فاذا دخل النفي على النفي
بعده نحو ان لا تنزل فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء لما ان يكون من جنسها
فلا يصح بعد النفي بعد الموت وبالعكس مثلا لا يكفر بعد الكفر يدخل الناس ولم
يدخل الناس بعد ان تكفروا وان لا تسلم يدخل الناس جملا فالانكار انه يجوز ان لا
على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غير هذه الموضع لقرينة نحو ام الحمد
مرون به اوليا فالله هو الولي ان كان اراد وا أوليا بحق فالله هو الذي يحب
ان تتولى وحده ويعتقد انه المولى والسند لان قوله ام اتخذوا انكار للحكم
والحق سواء فان قلت لا شك ان انكار نوع معنى لا يسعى ان يحدث من دون
الله اوليا وحسن ترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير شرط كما تقال
لا يسعى ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كذلك فانه معنى
النفي حكم ذلك النفي ولا شك في كذبي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا وتحرك
يا فاخلك ان تضرب زيدا تحرك استفهام انكار فانه لا نفس الا بالولي والحالية
وذلك لا يتم وان جعلوا استفهام الانكار معنى لم يفهم لقصد والا افرق بينهما
اصلا لان كل سليم الذوق يحد بين نفسه المقاولة وانه يصح وقوع احدهما حيث
لا يصح وقوع الاخر ثم حذف الشرط في الكلام كثير وسنتعرض له في بحث الاعراب
ان شاء الله تعالى ونصب اي من انواع الطلب الندا وهو طلب الاقبال بحرف نائب
منابه ادعوا لفظا او تقديرا فالاول هيا للبعيد وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد
لكونه ساهيا او ساهيا حصفه او بالبسه الى الامر الذي ساهيه له يعني انه بلغ من
علو الشان الى حيث ان المخاطب لا ينبغي ما صوحفه من السهو فه وان لا يدل وجهه
واستفرغ جهده فكانه غائب عنه بعيد وأي والهمزة للقرب وقد تستعار
في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلوب غير عنه اصلا كقوله ٥